الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نداء -

٢٠٢٥-١٠-٣
NIDAA-ps.org

اعتراض «أسطول صمود غزة» غير قانوني بموجب القانون الدولي

اعتقال اكثر من ٥٠٠ ناشط ومحام وبرلماني دولي

دليل على إفلات دولة الاحتلال الاسرائيلي الخطير من العقاب

- إن اعتراض دولة الاحتلال الاسرائيلي غير القانوني لـ أسطول الصمود العالمي (GSF)، الذي كان يحاول سلمياً كسر الحصار البحري غير القانوني على غزة وإيصال مساعدات إنسانية أساسية إلى الفلسطينيين الذين يعانون من المجاعة والإبادة الجماعية، يُعدّ عملاً قسرياً من الترهيب ومثالاً إضافياً على تجويع دولة الاحتلال للشعب الفلسطيني.

- تكوّن الأسطول من ٤٤ سفينة تحمل مساعدات إنسانية (غذاء، مستلزمات طبية، ومواد أساسية) وما يقرب من ٥٠٠ ناشط من عشرات الدول بينهم برلمانيون أوروبيون وصحفيون ومتطوعون طبيون وشخصيات عامة. ذُكر وجود صحفيين أجانب يفوق عددهم ٢٠ وفق ريبورتاجات دولية.

- تعرض الأسطول لهجمات بطائرات مسيّرة، ومناورات مضايقة من البوارج الإسرائيلية، كما تم تعطيل أنظمة اتصالاته قبل أن يُعتقَل النشطاء في نهاية المطاف.

- خلال ٣٨ ساعة جرى اعتراض جميع السفن الأربع والأربعين، ومؤخرا أوقِفت السفينة الأخيرة، مارينيت (Marinette)، على بُعد ٤٢,٥ ميلاً بحريًا من غزة صباح اليوم.

- اعترضت إسرائيل بشكل غير قانوني لأسطول «مدلين» في يونيو/حزيران، و«حنظلة» في يوليو/تموز الماضي.

- «أسطول صمود غزة» كان ينقل مساعدات إنسانية تشمل حليب الأطفال والغذاء والدواء لتسليمها إلى غزة، التي صُنّفت في حالة مجاعة منذ أغسطس/آب وفق تصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل (IPC) المدعوم من الأمم المتحدة.

- من خلال اعتراض تسليم المساعدات الإنسانية السلمي الذي قام به أسطول الصمود، تكون إسرائيل قد تصرّفت مرة أخرى بلا محاسبة، ما يعد عملاً غير قانوني بموجب القانون الدولي، الذي يعترف بحق أي سفينة في الإبحار في أعالي البحار، وهو حق يجب أن يبقى مصونًا من أعمال الاعتراض غير المشروعة من قِبل القوات البحرية الإسرائيلية.

الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نـــداء -

- دعوات دولة الاحتلال الاسرائيلي المتكررة إلى أن يقوم الأسطول بتسليم مساعداته إلى موانئ إسرائيلية لتوزيعها على غزة مضلِّلة تمامًا، في ظل الانتشار السريع للمجاعة وسوء التغذية الحاد في القطاع المحاصَر، وكذلك بالنظر إلى استخدام إسرائيل الممنهج للتجويع كسلاح حرب لتنفيذ الإبادة في غزة.

- صرّح الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير علناً مطالباً بسجن الناشطين لعدة أشهر بدل ترحيلهم الفوري، بينما كان يصرخ في وجوههم بأنهم "إرهابيون"، وتجوّل مصوِّرًا في منشآت الاحتجاز وهو يتهكّم عليهم، وفق تغطيات موثوقة، حيث تُظهر اللقطات الاعلامية نشطاء سلام موقوفين يجلسون متربعين في صفوف في أحد الموانئ الإسرائيلية.

- تفيد صحيفة التايمز بأنهم سيُنقَلون الآن إلى سجن كِتسعوت سيّئ السمعة في صحراء النقب بانتظار ترحيلهم. ويشتهر معتقل النقب (كيتسعوت) الصحراوي بسمعته المتعلقة بالمعاملة العنيفة وتعذيب السجناء الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم تقريبا اكثر من ٣٠٠٠ معتقل اكثر من نصفهم معتقلون من غزة.

- الخلفية الحقوقية لمعتقل النقب (كيتسعوت) الصحراوي حاضرة في تقارير صحفية، ما يستدعي رقابة قنصلية ودولية على المعاملة والظروف اللانسانية التي يعيشها المعتقلون.

- قالت أورلا رو، مسؤولة الشؤون العامة والاتصالات في المركز الدولي للعدالة للفلسطينيين (ICJP):
"إن اعتراض إسرائيل غير القانوني والاحتجاز غير المشروع لمئات العاملين الإنسانيين السلميين الذين كانوا يحاولون إيصال مواد أساسية مثل حليب الأطفال والأدوية إلى الفلسطينيين الجائعين والمعانين، ليس إلا مثالاً آخر على إفلاتها الخطير من العقاب.

- القانون الدولي الإنساني يؤكّد وجوب السماح بالمرور الآمن للمساعدات، مع ترتيبات تفتيش مشروعة؛ الجدل هنا يتمحور حول مشروعية الحصار البحري نفسه واعتراض سفن مدنية في أعالي البحار. (أشارت جهات حقوقية وإعلامية إلى وصف الاعتراض بـ «غير القانوني»).

- تكفل اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية حقَّ المحتجز في الاتصال بقنصلية بلده، وعلى الدولة المُحتجِزة إخطار البعثة القنصلية دون إبطاء وتيسير الزيارات. (يستدلّ على تطبيق ذلك من دعم قنصلي أسترالي موثّق في كِتسعوت).

- يمكن توثيق أية إساءة (لفظية/بدنية/حرمان من الحقوق) ورفعها للهيئات الأممية المعنية وحكومات الجنسيات المعنية.

انتهى

لمزيد من المعلومات التواصل على بريد الكتروني :
info@nidaa-ps.org